دور الجامعة العربية في تعريب التعليم الصومالي

(١٩٧٤- ١٩٩٠)

د. محمد إبراهيم عبدي
معهد الدراسات الصومالية
جامعة مقديشو

المقدمة

ينتمي الصومال إلى الأمة العربية، وتشكل هذا الانتماء عبر الموقع الجغرافي الذي يشغله وبحكم العلاقات التجارية التي تربطه بالمنطقة العربية منذ القدم، وازداد هذا الانتماء رسوخًا بعد انتشار الإسلام في منطقة القرن الإفريقي واعتناق الصوماليين فيه وتزعمهم نشر رسالته في المنطقة والدفاع عن الهوية العربية الإسلامية، وحسمت قضية الانتماء نسبيًّا بانضمام الصومال رسميا إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤م.

ونظرًا لمسئولية الجامعة العربية ودورها في استكمال عروبة بعض البلدان العربية ذات الخصوصية الثقافية وأولها الصومال وتعزيز وضعية اللغة العربية أطلق مشروع التعريب في البلدان العربية التي عرفت – في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي– بالدول العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة وهي موريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي لتحقيق ذلك الهدف، وأبدت الحكومة الصومالية في حينها استعدادها لتنفيذ المشروع بناء على التزامها للميثاق الثقافي للدول العربية، ومن ثم أعلنت انطلاق المشروع، ووضعت استراتيجية التعريب في البلاد منذ بداية الثمانينيات بالتعاون مع الأجهزة المعنية بالجامعة العربية.

ويأتي البحث بهدف دراسة ذلك المشروع والاستراتيجية البعيدة المدى التي وضعتها الحكومة الصومالية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في شقها الخاص بالتعليم، للتعرف على الإنجازات التي تحققت والعقبات التي واجهها المشروع ودور كل من الحكومة الصومالية والجامعة العربية في مشروع تعريب التعليم الصومالي في تلك الفترة.

وتعود أهمية الموضوع إلى أهمية الدور الثقافي العربي في الصومال كما أنه يعالج قضية تتعلق بالانتماء الصومالي العربي، وذلك في ظل حالة صراع الهوية التي يعيشها الصومال منذ مجيء الاستعمار الأوروبي وفرضه واقعًا ثقافيًّا جديدًا، حيث يتجلى ذلك الصراع في أبرز صوره في مجال التعليم. وتبرز أهمية الموضوع أيضًا في كونه يقدم خلاصة تجربة التعريب التي قادتها الحكومة العسكرية في الثمانينيات من القرن الماضي للاستفادة منها وتفادي أخطاء الماضي في حالة إطلاق مشروعات من هذا القبيل مستقبلًا سواء من جانب الحكومة الصومالية أو من قبل منظمات الجامعة العربية المعنية بالتعليم والثقافة.

وتنحصر حدود البحث الزمنية في الفترة ما بين ١٩٧٤م – العام الذي انضم الصومال رسميا إلى الجامعة العربية – وعام ١٩٩٠م الذي يمثل نهاية حكم الرئيس محمد سياد بري وانهيار الدولة الصومالية بسبب وصول الحرب الأهلية الصومالية ذروتها منذ يناير ١٩٩١م ، وهي الفترة الزمنية التي تم فيها تنفيذ المشروع على أرض الواقع حيث توقف بعدها. ورغم وضع الحدود الزمنية للموضوع وحصرها في الفترة (١٩٧٤–١٩٩٠) فقد رأينا أن نعرض جهود الجامعة العربية قبل عام ١٩٧٤م عرضًا سريعًا سوف يكون مدخلًا مناسبًا وضروريًّا ومكملًا لدورها بعد انضمام الصومال إليها.

ويستخدم الباحث المنهج التاريخي لدراسة الموضوع من خلال توثيق الأحداث المتعلقة بالتعريب في التعليم الصومالي في تلك الفترة وتحليلها والربط فيما بينها للوصول إلى نتائج، وإجراء مقارنات عند الضرورة بين تنفيذ المشروع في الصومال وتنفيذه في الدول العربية المشابهة له ثقافيا كالسودان وموريتانيا و(أحيانا) الجزائر، وهي الدول العربية التي استهدف بها مشروع التعريب في تلك الفترة.

وينقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، الأول هو: دور الجامعة العربية في تعريب التعليم الصومالي قبل انضمام الصومال إليها. ويتناول المحور الثاني دور الجامعة في تعريب التعليم الصومالي بعد انضمام الصومال إليها حتى عام ١٩٩٠م. أما المحور الثالث والأخير فيستعرض تقييمًا عامًّا لمشروع التعريب في الصومال يوضح العقبات التي واجهها المشروع .

أولاً- دور الجامعة في تعريب التعليم الصومالي قبل انضمام الصومال إليها .

أ- المنح الدراسية العربية.

بدأ اهتمام الجامعة العربية بتعليم أبناء الصومال قبل انضمام الصومال إلى الجامعة وفي وقت مبكر من عمر الجامعة، فقد طرحت القضية في الدورة العشرين لمجلس الجامعة في يناير ١٩٥٤ وأصدر قرارًا[١] يقضي بتحمل الدول العربية الأعضاء في الجامعة مسئولية تعليم عدد من الطلبة الصوماليين ومن طلاب البلدان العربية والإسلامية غير الممثلة في الجامعة العربية بمدارسها، وتحمل كذلك تكاليف الإقامة والمعيشة والرعاية الاجتماعية اللازمة. وكلف المجلس الإدارة الثقافية في مجلس الجامعة القيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار، وتوزيع الطلاب في مدراس البلدان العربية بالتنسيق مع الإدارة الثقافية بوزارة المعارف المصرية.

وتزامن ذلك مع إطلاق مصر سياستها التعليمية تجاه الصومال الإيطالي في تلك الفترة وقبولها عددًا من الطلاب الصوماليين في مدارسها وجامعاتها، وإيفاد الأزهر الشريف لجنة لتقصي الحقائق في بلدان القرن الأفريقي ومنها الصومال، واقترحت اللجنة زيادة المنح التي تقدم إلى أبناء الصومال ودعم الثقافة العربية الإسلامية في تلك المناطق.

وبالفعل قامت بعض الدول العربية - ومنها سوريا - باستقدام عدد من أبناء الصومال في العام الدراسي التالي ١٩٥٤/ ١٩٥٥، بالإضافة إلى مصر التي كانت تقدم المنح للصوماليين منذ العام الدراسي ١٩٥٠/ ١٩٥١. وواصلت الإدارة الثقافية للجامعة بالاتصال بالحكومات العربية لاستمرار قبول الطلاب الصوماليين، وطالبتهم بقبول أقصى ما تسمح به إمكانياتهم، وذلك وفقاً لتوصيات المؤتمر العلمي العربي الثاني بالقاهرة (٥- ١٢ سبتمبر ١٩٥٥).[٢]

وظهرت بعض المشكلات لدى الطلبة الصوماليين بعد وصول الدفعة الأولى منهم إلى بعض البلدان العربية، إذ وجد أن بعضهم كبير السن وتجاوزوا المرحلة المدرسية، مع ضعف مستواهم العلمي، ويعانون كذلك من ضعف في اللغة العربية، كما واجهتهم-

أيضًا- صعوبات في التكيف مع الظروف المناخية المختلفة عن مثيلاتها في الصومال، ولم يستطع بعضهم تحمل الأجواء الباردة في الشتاء في بعض البلدان العربية[٣].

وقدمت الإدارة الثقافية للجامعة توصيات بشأن الموضوع للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الجامعة في مارس ١٩٥٦، وذلك لدراسة كيفية التخطي على تلك المشكلات التي تواجه الطلاب الصوماليين في الدول العربية التي استقدمتهم. وعلى ضوئها درست الأمانة العامة خيارات لحل تلك المشكلات، من بينها إنشاء مراكز تعليمية في بعض مناطق الصومال تستقبل الطلاب الصوماليين على أن تكون مناهج الدراسة فيها مطابقة للمناهج التي تدرس في البلاد العربية، وتعمل الدول العربية بإرسال المدرسيين والمناهج والمقررات الدراسية لها؛ وذلك بالتنسيق مع الإدارة الثقافية بالجامعة، ويتم بعد ذلك قبول خريجي تلك المدارس والمراكز في الجامعات العربية، لكي يتم التغلب على مشكلات الفارق في السن وضعف المستوى العلمي.[٤]

ودعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - ومنها مصر التي كان لديها مشروع تعليمي خاص في الصومال آنذاك – إلى أن تستمر في تأسيس المدارس، وفي قبول الطلاب الصوماليين في مدارسها وجامعاتها، وذلك طالما أن الغرض منه واحد، والهدف هو في النهاية تعليم أكبر عدد من الطلاب الصوماليين،[٥] مما يشير إلى حجم الاهتمام الذي أولته الجامعة العربية، والجهود التي بذلتها لدعم العلاقات العربية الصومالية انطلاقًا من مدخل التعليم ودعم الهوية الصومالية العربية الإسلامية في تلك المرحلة المبكرة.

وفي الدورة التاسعة والعشرين لمجلس الجامعة في أبريل ١٩٥٨ ناقش المجلس موضوع تعليم الطلاب الأفريقيين، ويبدو أنه توسع لمشروع تعليم الصوماليين ليشمل بلدانًا أخرى، وأصدر المجلس قرارًا بهذا الخصوص يدعو إلى تعليم الطلاب الأفريقيين من العرب وغيرهم، وخص القرار بالذكر البلاد الأفريقية تحت الوصاية.[٦]

وفي عقد الستينيات من القرن العشرين، وبعد استقلال الصومال، استمر الدور المصري الثقافي في الصومال في إرسال البعثات التعليمية وإنشاء المدارس في الصومال، وقبول الطلاب الصوماليين في المعاهد والجامعات المصرية، وقامت- أيضًا- بعض الدول العربية ومنها السعودية وسوريا والعراق بتقديم منح للصوماليين في جامعاتها، وأنشأت

السعودية معهد التضامن الإسلامي التابع للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في مقديشو، وكان خريجوه يواصلون تعليمهم العالي في السعودية.[٧]

وبدا واضحًا في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي أن النشاط الثقافي التعليمي الذي بدأته مصر منذ أوائل الخمسينيات في الصومال، وشاركتها بعض الدول العربية الأخرى والجامعة العربية قد آتى أكله حيث تشكلت نخبة من خريجي الجامعات المصرية المختلفة، والتحقوا في السلك الدبلوماسي، وفي التربية والتعليم، وفي الجيش والشرطة، وفي مختلف معترك الحياة السياسية والثقافية والعسكرية في البلاد وشكلوا دعامة قوية للعلاقات الصومالية العربية.

ب- محاولات الجامعة العربية في إنشاء ودعم التعليم العالي

وفي خطوة مهمة للغاية بحث مجلس الجامعة في دورته الخامسة والخمسين في مارس ١٩٧١ موضوع إنشاء جامعة عربية إسلامية في الصومال بعد أن تقدمت السودان بطلب لعرض الموضوع على المجلس وأرفقته بمذكرتين[٨] إحداهما من الحكومة الصومالية والأخرى من رئيس الرابطة الإسلامية في الصومال الشريف محمود عبد الرحمن[٩]. وتقدمت كل من لجنتي الشئون السياسية والشئون الاجتماعية والثقافية بتوصية إنشاء الجامعة، حيث أصدر المجلس بعدها قرارًا بإنشاء جامعة عربية إسلامية في الصومال مبدئيًا، وطلب من الأمين العام للجامعة الاتصال بالحكومة الصومالية وبرئيس الرابطة الإسلامية بالصومال للحصول على المزيد من الإيضاح والقيام بالدراسة المفصلة للموضوع وعرضه على الدول العربية لإبداء رأيها ومقترحاتها، وعرض الموضوع ثانية على المجلس في دورته التالية.[١٠]

وحظي القرار بتأييد جميع الدول العربية ما عدا رئيسي وفدي المغرب وتونس اللذين أبديا تحفظهما على القرار، وربط رئيس وفد المغرب تحفظه على القرار بعدم وجود تعليمات من حكومة بلاده بشأن الموضوع، بينما أرجع رئيس وفد تونس سبب تحفظه بالانتظار لحين ورود تعليمات من حكومة بلاده، وحاول رئيس وفد السودان الذي قدمت بلاده المشروع إقناع وفدي المغرب وتونس بالموضوع، ورفع التحفظ من محضر القرار، ولكن دون جدوى[١١].

وبناء على القرار أوفدت الأمانة العامة للجامعة الخبيرين الدكتور محمد طلبة عويضة مدير جامعة القاهرة- فرع الخرطوم والدكتور عمر محمد عثمان مدير جامعة الخرطوم إلى الصومال، وذلك لدراسة إمكانية تنفيذ المشروع وعرض نتيجة الدارسة على اجتماع مجلس الجامعة في الدورة التالية. وقام الخبيران بالفعل بالسفر إلى الصومال، وأعدا تقريرا [١٢] مفصلاً عن الأوضاع التعليمية في الصومال.

ويؤكد التقرير في بدايته مصوغات إنشاء الجامعة ومنها الهجمة التنصيرية الشرسة التي قامت بها – ولا تزال – الهيئات التبشيرية ومقاومة الشعب الصومالي لها ومحافظته على هويته العربية الإسلامية، وحرصه على توثيق صلته بالأمة العربية، بل إنه يعتبر نفسه جزءاً منها، ووجود اتجاه قوي في البلاد بعد الاستقلال للانضمام إلى الجامعة العربية. ويؤكد التقرير أن من أسباب تقسيم الشعب الصومالي في عهد الاستعمار وجود هذه الحقائق، ويوضح التقرير الصراع الثقافي بين اللغة العربية واللغتين الإيطالية والإنجليزية، والاتجاه الذي يسعى لكتابة اللغة الصومالية بالأبجدية العربية أو اللاتينية، والسعي الغربي لكتابتها باللاتينية.

وقدم التقرير شرحًا مفصلاً عن التعليم في الصومال، وقدم إحصائيات دقيقة عن عدد الطلبة في كل مرحلة وعن المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ومستوياتها، وعن التعليم العربي والمصري في البلاد، وعن التعليم الخاص والأهلي، وكذلك البعثات التعليمية إلى الخارج التي كان يصل تعدادها حتى يناير ١٩٧٠ حوالي ١٥٢٨ طالبا وطالبة، كان معظمهم يدرس في الاتحاد السوفيتي وإيطاليا ومصر وألمانيا الغربية.

وأورد التقرير الاعتبارات التي تجعل الشعب الصومالي في أمس الحاجة إلى جامعة وطنية عربية إسلامية، وأهمها الحاجة إلى إعداد الكوادر الفنية والثقافية المتشربة بالثقافة العربية الإسلامية، ولتوثيق الصلة بين الشعب الصومالي والأمة العربية، وحمايته من مخاطر الغزو الثقافي الأجنبي الذي كان يحيط به من كل جانب، وإمكانية أن تكون الجامعة منارة للفكر الإسلامي والثقافة العربية، ليس في الصومال فقط وإنما في البلاد المحيطة به، وإتاحة الفرصة للمحرومين من أبناء المسلمين في البلاد المجارة فرص التعليم العالي.[١٣]

وعرض التقرير ثلاث خيارات أمام المجلس في موضوع إنشاء الجامعة ليختار أحدها، **الأول**: إنشاء جامعة مستقلة بجانب الجامعة الوطنية التي تتولى أمرها إيطاليا. **والثاني**: أن تقبل الجامعة العربية وجود الجامعة الوطنية الصومالية، وأن يقتصر دورها على إضافة بعض الكليات والأقسام إليها. والخيار الثالث هو: أن تتولى جامعة الدول العربية شئون الجامعة الوطنية الصومالية التي كانت قائمة، وتكون جامعة الدولة الصومالية الوحيدة، وتعد الجامعة العربية مناهجها ونظامها بما يحقق أهداف الشعب الصومالي في أن تكون له جامعة وطنية ذات مستوى علمي رفيع، وتنتهي بذلك الجامعة الوطنية التي كانت تشرف عليها إيطاليا.

وعند مناقشة الخبيرين تلك الخيارات الثلاثة مع المسؤولين الصوماليين ومنهم وزير التربية والتعليم الصومالي آنذاك- أكدا ميل الحكومة الصومالية إلى الخيار الثالث، وهو: أن تتولى جامعة الدول العربية بإدارة شئون جامعة الدولة الصومالية على أن يتم اتفاق بين الجامعة العربية والحكومة الصومالية ينهي التعليم العالي الذي يعتمد على المساعدات الإيطالية، وأن تبدأ الدراسة في الجامعة في العام الدراسي التالي ٧٢/ ١٩٧٣.[١٤]

واقترح التقرير تصورًا لما يمكن أن تكون عليه الكليات والأقسام في الجامعة على أن يتم تقليل الكليات وزيادة الأقسام توفيرًا للتكاليف الإدارية، بحيث تتكون الجامعة من ثلاث كليات هي: كلية الدراسات الإنسانية والاجتماعية وتضم تسعة أقسام تمثل معظم الفروع الأدبية، وكلية الدراسات العلمية وتتكون من ستة أقسام تشمل معظم التخصصات العلمية، وكلية الدراسات الزراعية والبيطرية وتضم قسمي الزراعة والبيطرة.

ويضع التقرير في نهايته تصورًا يحدد التزامات الطرفين، الجامعة العربية والحكومة الصومالية، إذ يلزم الجامعة مسئولية إنشاء المباني اللازمة، وتجهيز الآلات والمعامل، وإعداد المكتبة، وتوفير أعضاء هيئة التدريس والفنيين وكبار الإداريين لتسيير شئون الجامعة، على أن تقوم حكومة الصومال بتقديم الأراضي، ومواد البناء، والأيدي العاملة، وإعداد سكن الطلاب والمعيشة داخل الجامعة، وتقديم العدد اللازم من الإداريين

والفنيين والعمال، وأن تعامل جميع أعضاء هيئة التدريس العرب في الجامعة معاملة الدبلوماسيين وخبراء الأمم المتحدة بالصومال.[١٥]

وبناءً على هذا التقرير المفصل الذي قدمه الخبيران العربيان اللذان أوفدتهما أمانة الجامعة العربية إلى الصومال، تقدمت كل من لجنتي الشئون السياسية والشئون الاجتماعية والثقافية بتوصية[١٦] إلى مجلس الجامعة في دورته السادسة والخمسين في سبتمبر ١٩٧٢ بإنشاء جامعة في الصومال تعد مناهجها ونظامها بما يحقق أهداف الشعب الصومالي في أن تكون له جامعة وطنية عربية إسلامية ذات مستوى علمي رفيع، وأن تتولى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تنفيذ المشروع. وأصدر مجلس الجامعة قرارًا ينص على استكمال الدراسة ووضع تقرير مالي لتكاليف إنشاء الجامعة، وعرض الموضوع على المجلس في الدورة التالية.[١٧]

ولم يتم عرض المشروع على مجلس الجامعة العربية في دوراته التالية، بل جُمد المشروع التعليمي الثقافي العملاق الذي أعدته الجامعة العربية برمته ولم ير النور، وكان بإمكانه إذا قدر له أن ينجح أن يحسم الصراع الثقافي- الذي كان يدور في الصومال- خلال مدة وجيزة لصالح العروبة والإسلام، وكان في توقفه خسارة كبيرة للشعب الصومالي وللدول العربية والجامعة. ويبقى السؤال المطروح حول: مَنْ كان وراء إلغاء المشروع بعد أن توفرت له كل عوامل النجاح؟.

ج- الصعوبات التي واجهها مشروع الجامعة العربية

من المرجح أن تكون الضغوط الإيطالية ومن ورائها السوق الأوروبية المشتركة وراء إلغاء المشروع أو تجميده، وذلك لإبعاد الصومال عن محيطه العربي الإسلامي، فقد ورد في تقرير الخبيرين العربيين أن الحكومة الإيطالية عندما سمعت وصول الوفد والمهمة التي جاء من أجلها قامت بتعليق لافتة على أحد مباني الجامعة وأعلنت فتح كلية الزراعة،[١٨] مما بدا أنه خطوة استباقية للحيلولة دون تنفيذ المشروع العربي، وإطلاق وعود معسولة للحكومة الصومالية، وقامت فيما بعد بتمويل من السوق الأوروبية المشتركة بتوسيع كليات الجامعة وزيادة مساعداتها التعليمية للصومال.[١٩]

ومن جانبها لم تكن الحكومة الصومالية في تلك الفترة متحمسة لمشروع تعليمي عربي إسلامي، وإنما كانت تحمل لواء الاشتراكية العلمية وتسعى إلى خلق مجتمع صومالي جديد قائم على القيم الشيوعية بدل القيم الإسلامية، وكانت ترى في القيم الإسلامية التي يؤمن بها المجتمع الصومال قيمًا رجعية ضد التطور والتقدم وضد الاشتراكية العلمية، حتى إن الرئيس بَرَّى نفى أن تكون اشتراكية حكومته إسلامية أو أفريقية أو عربية، بل وصفها بأنها علمية.[٢٠] ولذا كانت حكومة الثورة تسعى إلى القضاء على سلطة ونفوذ علماء الشريعة في المجتمع الصومالي، وكان مثل هذا المشروع يقوي التيار العربي الإسلامي الذي كانت الحكومة تسعى إلى تحجيم دوره.

ومما يؤكد وجود تلك النية المبيتة، ويرجح هذا الاعتقاد قيام الحكومة الصومالية بعد شهور من تجميد مشروع الجامعة العربية في إنشاء جامعة عربية إسلامية في الصومال- بكتابة اللغة الصومالية بالأبجدية اللاتينية، واعتمادها لغة رسمية للدولة وللتعليم دون الجامعي، وترك لإيطاليا مجال التعليم العالي ليكون محتكراً لها، وليكون لها دور رئيسي في تشكيل النخبة الصومالية، ويكون لها الولاء الثقافي والسياسي للبلاد.

وكان من المفارقات العجيبة أن الحكومة الصومالية بعد فشل المشروع العربي بإنشاء جامعة عربية في الصومال عام ١٩٧١، وبعد كتابة الصومالية بالأبجدية اللاتينية في العام التالي والانتهاء من مشروع الصوملة- اتجهت بعد ذلك إلى الانضمام إلى الجامعة العربية في فبراير ١٩٧٤م والقبول بالتزام ميثاق الجامعة العربية، فهل كان اتجاهها صادقًا؟ وهل تغير سلوكها تجاه العربية بعد انضمام الصومال إلى الجامعة وخاصة في مجال التعليم؟

ثانيا- دور الجامعة في تعريب التعليم الصومالي بعد عام ١٩٧٤م.

أ- دور الجامعة في تعريب التعليم الأساسي والثانوي

إن انضمام الصومال إلى الجامعة العربية فرض على الحكومة الصومالية من الناحية القانونية والسياسية على الأقل التزامًا بعروبة الصومال، وتصحيح الأوضاع المختلة، وأهمها الوضع الثقافي والتعليمي، وقامت الحكومة الصومالية ببعض الخطوات الشكلية نحو تعريب التعليم لتأكيد التزامها لميثاق الجامعة العربية، وسنحاول أن ندرس التغير الذي طرأ على التعليم الأساسي دون الجامعي ثم التعليم العالي بعد انضمام الصومال إلى

الجامعة، والتعرف بعد ذلك على الجهود التي بذلتها الجامعة العربية ومنظماتها الفرعية المعينة في هذا الاتجاه.

قامت الحكومة الصومالية بعد انضمامها إلى الجامعة العربية مباشرة بالإعلان عن إضافة مادة اللغة العربية إلى المنهج الدراسي في مراحل التعليم ما دون الجامعي[٢١]، وعلي المستوى العام أصدرت مرسومًا جمهوريًا يقضي على أن اللغتين الصومالية والعربية هما اللغتان الرسميتان للدولة [٢٢]. ويبدو أن الحكومة الصومالية اعتقدت بأن تلك الخطوات تكفي لتأكيد عروبتها ومستلزمات عضويتها في الجامعة العربية.

وعلى الصعيد العربي بدأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – وهي المؤسسة المعنية بهذا الأمر – في إعداد برنامج ثقافي تعليمي لاستكمال تعريب بعض البلدان العربية التي أطلق عليها في تلك الفترة " البلدان العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة " ومنها الصومال وذلك منذ عام ١٩٧٧.[٢٣]

وفي نفس السنة أصدرت الحكومة الصومالية قوانين للتعليم اعتبرت اللغة العربية مادة دراسية في كل المراحل، والنجاح فيها شرط للانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى، وتوجيه استعمالها فورًا وسيلة لتدريس المواد الاجتماعية والتربية الدينية، والعمل على تعميم التدريس بها في المواد الأخرى آخر الأمر، واتخاذها أداة التعليم في معاهد المعلمين.[٢٤]

ورغم صدور هذا القرار إلا أن الحكومة الصومالية لم تلتزم بتنفيذه كما هو، وكل ما تم فعله على أرض الواقع هو وضع مادة اللغة العربية في المنهج الدراسي في المراحل الدراسية الثلاثة، ولكنها **أولاً**:اعتبرت اللغة العربية والتربية الدينية مادة واحدة، **وثانيًا**: لم يعتبر نجاحها شرطًا أساسيًا للنجاح على أرض الواقع، حيث قامت أسس النجاح في المواد على المجموع الكلي، وليس النجاح في كل مادة دراسية. **وثالثًا**: لم يتم تعريب المواد الاجتماعية فضلاً عن المنهج الدراسي كله كما نص القانون إلى أن سقط نظام الرئيس سِيَاْد بَرَّى بكامله عام ١٩٩١م. والملاحظة المهمة الأخرى في هذا الأمر هي: أنه ونظرًا لأن مادة اللغة العربية هي المادة الوحيدة المختلفة عن المواد الدراسية الأخرى التي تدرس كلها بالصومالية فإنها أصبحت مادة غريبة في داخل المنهج الدراسي ومهملة لدى التلاميذ.[٢٥]

وإذا قارنا خطوات الحكومة الصومالية في مجال تعريب التعليم ببعض البلدان العربية المشابهة نجد البون واسعًا، ففي الجزائر تم إنشاء نظام تعليمي معرب بدأ بالمرحلة الابتدائية وتدرج إلى التعليم الثانوي، إلى جانب بقاء النظام التعليمي القائم على الفرنسية على حالته.[٢٦] وفي موريتانيا البلد المشابهة للصومال ومنذ انضمامها إلى الجامعة عام ١٩٧٣ أطلقت مشروعًا للتعريب، حيث استطاعت خلال عقد أن تعرب ٦٥٪ من التعليم الابتدائي و٣٥٪ في التعليم الإعدادي [٢٧]. واعتقد أن الفارق الحقيقي بين كل من الجزائر وموريتانيا وبين الصومال يكمن في إرادة القيادات ومدى الجدية والرغبة في تنفيذ عملية التعريب على أرض الواقع.

ومن المهم الإشارة هنا إلى بعض الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشها الصومال في عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، فقد عاش الصومال ظروف الحرب بينه وبين إثيوبيا عام ١٩٧٧، والهزيمة التي لحقت به في الحرب، ونتائجها السلبية على الحياة السياسية والاقتصادية التي بالطبع انعكست على التعليم. وكان النظام العربي- أيضًا- مشغولاً في تلك المرحلة بتجاوز تداعيات الانقسام التي أفرزتها اتفاقية كامب ديفد ومقاطعة مصر، والصراعات العربية التي كانت تؤثر- أيضًا- على أنشطة الجامعة وسياستها تجاه البلدان العربية ذات الأوضاع الثقافية الخاصة ومنها الصومال.

قامت الحكومة الصومالية في عام ١٩٨٠ بإطلاق إستراتيجية قومية متوسطة المدى[٢٨] لتقوية اللغة العربية في البلاد بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وشارك في إعداد الاستراتيجية وفي تنفيذها وزارات التربية والتعليم والثقافة والتعليم العالي والإعلام، وكانت تتكون من ثلاث مراحل، وكل مرحلة منها كان مخططًا أن تستمر خمس سنوات لتنتهي بعام ١٩٩٦، ليتم بعدها بدء استراتيجية بعيدة المدى لتعريب الصومال، وكانت أهداف الخطة تشمل تعريب ثلاثة ميادين رئيسية هي: التعليم والإدارة والحياة العامة.

وكان من أهداف الإستراتيجية في مرحلتها الأولى(١٩٨٢- ١٩٨٦) وخاصة في الجوانب المعنية بالتعليم (التي نحن بصدد الحديث عنها) أن يتم تعريب مرحلتي الابتدائية والإعدادية، وتقوية اللغة العربية في كليات الجامعة الوطنية، واستكمال

الدراسات الأساسية في الثقافة العربية في البلاد. وفي المرحلة الثانية (١٩٨٧– ١٩٩١) أن يتم استكمال التعريب في المراحل الابتدائية والإعدادية، وأن يبدأ تعريب الثانوية العامة والفنية والمهنية، وتعريب التعليم العالي، والتوسع في البحوث والدراسات العربية والإسلامية وخلق شعبة لتداول الكتاب العربي، والبدء في مرحلة التأليف والترجمة والنشر. ووضعت الإستراتيجية أهداف المرحلة الثالثة (١٩٩٢– ١٩٩٦) للوصول في نهايتها إلى تعميم التعليم الأساسي باللغة العربية والتوسع في التعليم النظامي وغير النظامي باللغة العربية واستكمال تعريب التعليم العالي.[٢٩]

وقامت الحكومة الصومالية بعد الإعلان عن هذه الإستراتيجية بإرسال برقيات إلى رؤساء وملوك الدول العربية وإلى الأمين العام للجامعة،[٣٠] وفي هذا الصدد اجتمع الأمين العام للجامعة الشاذلي القليبي في تونس مع الدكتور محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في أغسطس ١٩٨٠[٣١] وناقشا خلال الاجتماع مشروع تعريب التعليم في البلدان العربية ذات الأوضاع الخاصة وهي الصومال وجيبوتي وموريتانيا وجنوب السودان. وكان الصومال في ذلك الوقت أول دولة من بين الدول العربية ذات الأوضاع الخاصة تعد إستراتيجية بعيدة المدى للتعريب وتبدأ بتطبيقها.[٣٢]

وانطلاقًا من خطوة الحكومة الصومالية نحو التعريب ناقش مجلس الجامعة العربية في دورته السادسة والسبعين في سبتمبر ١٩٨٢ الموضوع، وأصدر قرارًا يناشد فيه الدول العربية والمؤسسات القومية المختصة بتقديم العون الفني والبشري والمادي المطلوب لإنجاح الحملة في إطار خطة التعريب والبرنامج الزمني المعد من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.[٣٣]

ونظرًا لأهمية القضية لدى الحكومة الصومالية عرض الرئيس الصومالي سِيَاْد بَرَّى الموضوع في القمة العربية الثانية عشرة في فاس في سبتمبر ١٩٨٢، وأصدر المؤتمر قرارًا يؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لإنجاح المشروع، ويطالب الدول العربية بدعمها[٣٤]. وتناول – أيضًا– مجلس الجامعة في دورة الثامنة والسبعين– التي عقدت بعد أسبوعين من انتهاء انعقاد مؤتمر القمة– الموضوع بالتفصيل، وأصدر قرارًا يناشد الدول العربية بتقديم العون المالي والفني والبشري للصومال لإنجاح المشروع، وفتح حساب

خاص بالتبرعات المالية لتنفيذ المشروع حصرًا، وتشكيل لجنة دائمة مكونة من الأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية بالإضافة إلى ممثلين للصومال لوضع برنامج للتعريب والإنفاق عليه من الحساب الخاص.[٣٥]

وبموجب القرار شكل الأمين العام للجامعة العربية لجنة دائمة من الجهات التي حددها القرار وهي الأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية وجمهورية الصومال، وتم إيفاد ٦١ معلمًا وخبيرًا في مجالات تقوية اللغة العربية وإعداد البحوث التربوية والمخطوطات والإنتاج السينمائي من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبتمويل من الصندوق العربي، لدعم تنفيذ الإستراتيجية في مرحلتها الأولى.

وإلى جانب جهود الجامعة العربية ومنظماتها الفرعية المعنية في هذا المجال، فإن بعض الدول العربية وأهمها مصر والعراق قدمت جهودًا في المشروع بالتوازي مع جهود الجامعة العربية. فقد شكلت البعثات التعليمية المصرية الحكومية والأزهرية إلى بدأت عملها منذ أوائل الخمسينيات بنية تحتية ودعامة قومية لمشروع التعريب، وكانت البعثة في تلك الفترة أكبر من بعثة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربي للمعونة الفنية. وإلى جانب البعثة التعليمية المصرية فإن العراق قدم مساهمة في هذا المجال، حيث وصلت بعثته التعليمية آنذاك إلى٣٣ مدرسًا وخبيرًا شاركوا في مشروع التعريب،[٣٦] وشملت العملية كذلك تدريب الموجهين والمشرفين في مجالات التربية وطباعة كتب ومقررات اللغة العربية .

البعثات العربية التعليمية في الصومال في منتصف الثمانينيات

البعثة [٣٧]	العدد
البعثة التعليمية الأزهرية	١٥٠
البعثة التعليمية المصرية	١٠٣

البعثة التعليمية العراقية	٣٣
بعثة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية	٦١
المجمـــــــــــوع	**٣٤٧**

ب- دور الجامعة في تعريب التعليم العالي .

وفي جوانب المشروع الخاصة بالتعليم العالي كان هدف الاستراتيجية التي أعلنتها الحكومة بدء تعريب التعليم العالي مع المرحلة الثانية من الاستراتيجية (١٩٨٧-١٩٩١)، ولكن الخطوة الوحيدة التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد كان إنشاء كلية الدراسات العربية والإسلامية وقسم للصحافة بالعربية منذ العام الدراسي ٨٣/ ١٩٨٤[٣٨]، وكانت كلية هامشية وبأعداد قليلة من الطلاب، ورغم ذلك فإن المسئولين الصوماليين أثاروا أكثر من مرة خلال زياراتهم لدول الخليج العربي مع نظرائهم الخليجيين موضوع إنشاء كلية أو جامعة عربية إسلامية في الصومال، مما يؤكد أن الموضوع بات لافتة للحكومة الصومالية للحصول على التمويل من الدول العربية الخليجية.[٣٩]

واحتكرت إيطاليا مجال التعليم العالي، فكان لها إشراف وتمويل الجامعة وكلياتها العلمية، بل بعض الكليات الأدبية والإنسانية، وكان بعض خريجي الكليات يذهبون إليها لاستكمال الدراسات العليا، وكان معظم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الوطنية الصومالية من الإيطاليين وخاصة في الكليات العلمية.

وإلى جانب إنشاء كلية الدراسات العربية والإسلامية، فقد كان هناك منح من المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم ومن الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية، تقدم لبعض خريجي الجامعات في البلد للدراسة في معهدي البحوث والدراسات العربية (القاهرة – بغداد) والخرطوم الدولي، بالإضافة إلى المنح التي كانت تقدمها بعض الدول العربية للطلاب الصوماليين. وكانت مصر الدولة الأولى عربيًا التي كانت تستقبل

الطلاب الصوماليين بجامعاتها في الثمانينيات، فقد وصل عدد الطلاب الصوماليين الذين حصلو على منحة دراسية فيها عام ١٩٨٥ إلى ٢٩ طالبا، إضافة إلى ٤٦ متدربا[٤٠]، تلتها السعودية والعراق. وحسب الخطة التي وضعتها الحكومة الصومالية بالتنسيق مع الجامعة العربية فقد كان المستهدف أن تصل الصومال إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المدرسيين عندما يعود أفراد البعثات التعليمية في الدول العربية، وذلك بالتزامن مع بدء الإستراتيجية الوطنية بعيدة المدى للتعريب في الصومال بعد عام ١٩٩٦.[٤١]

ولكن عند مراجعة عدد الطلاب الصوماليين الذين التحقوا بمعهدي البحوث والدراسات العربية (في القاهرة وبغداد) والخرطوم الدولي لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتخرجوا منها نجد أن العدد ضئيل ولا يتناسب مع خطة وطموحات مشروع التعريب، حيث بلغ عدد الخريجين من معهد البحوث والدراسات العربية منذ انضمام الصومال إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤حتى انهيار النظام في البلاد أوائل عام ١٩٩١ تسعة طلاب فقط [٤٢]،مع العلم بأن بعضهم درسوا على حسابهم الخاص ولم يكونوا ضمن بعثات الحكومة الصومالية، بينما تخرج من معهد الخرطوم الدولي عدد مقارب لخريجي معهد البحوث ببغداد.

وكانت الاحتياجات المالية الملحة للحكومة الصومالية لتنفيذ المشروع، والشح في مصادر التمويل نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي ضرب البلدان العربية في الثمانينيات بسبب تدهور أسعار النفط عالميًا تفرضان على الحكومة الصومالية عرض الموضوع في اجتماع مجلس الجامعة باستمرار، حيث ناقش مجلس الجامعة مشروع تقوية اللغة العربية في الصومال في دوراته الواحدة والثمانين في مارس ١٩٨٤، والخامسة والثمانين (في مارس) والسادسة والثمانين (في سبتمبر)، ١٩٨٦ وأصدر قرارات مشابهة يحث البلدان العربية على مواصلة التبرع للحساب الخاص للمشروع.[٤٣]

ثالثا- تقييم عام لجهود الجامعة في تعريب التعليم الصومالي

من الواضح أنه – رغم تلك الجهود التي بذلتها الحكومة الصومالية واللجنة العربية المشكلة من الأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية العربية والاستراتيجية الطموحة التي تم وضعها–

فإن ما تحقق من مشروع التعريب عامة، وتعريب التعليم الصومالي على أرض الواقع بصفة خاصة كان محدودًا، بل ويمكن القول بأن البعثة التعليمية المصرية كانت أنجح من مشروع التعريب الذي قادته الجامعة العربية في الصومال.

إذًا أين يكمن الخلل؟ ومَنْ المسئول عن الفشل؟. أعتقد أن المسئولية تشاركية، تتقاسمه كل من الحكومة الصومالية والجامعة العربية، كما لا يمكن أن نغفل أن الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها المنطقة في تلك المرحلة كان لها آثارها السلبية على المشروع وعلى مجمل القضايا العربية في تلك الفترة.

ومن بين تلك الأسباب التي تعود إلى الجامعة والدول العربية والمنظمات الفرعية التي قامت بالمهمة – الخلافات العربية – العربية والصراع بين أقطاب الدول العربية التي كانت تنعكس على المشروعات العربية القومية والعمل العربي المشترك، ومنها: التعريب في البلدان العربية ذات الأوضاع الخاصة ومن بينها الصومال، وأبرز مثال لذلك: موضوع مقاطعة مصر، فلم يتم التنسيق بين التعريب الذي قادته الجامعة العربية وبين المشروع الثقافي المصري الذي كان تقوده مصر في الصومال منذ أوائل الخمسينيات بسبب المقاطعة العربية لمصر.

ومن جانب آخر فإن بعض الدول العربية التي كانت على خلاف مع الصومال أيديولوجيا ومنها ليبيا على سبيل المثال لم تشارك في مشروع التعريب في الصومال، بل كانت تتحفظ على القرارات التي تصدرها الجامعة تجاه المشروع وتقف ضده،[٤٤] مما كان له أثره في فشل المشروع الذي كان مشروعًا استراتيجيًّا يخدم المصلحة العربية العليا، وكان من المفترض أن يكون مثل هذا المشروع فوق الخلافات البينية العربية وتصفية الحسابات الشخصية.

ومن الأسباب التي تعود إلى الجامعة العربية والدول العربية أيضاً: الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي واجهت الدول العربية في الثمانينيات من القرن الماضي، والركود الاقتصادي في المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، مما أدى إلى تناقص التمويل العربي للمشروعات العربية القومية ومنها مشروع التعريب في البلدان العربية ذات الأوضاع الخاصة. ورغم فتح

جامعة الدول العربية حسابًا خاصًّا للمشروع يعتمد على التبرعات[٤٥] فإنه لم يغط التكاليف الضرورية لنجاح المشروع.

وبالإضافة إلى الخلافات السياسية بين الدول العربية، والأزمات الاقتصادية التي واجهها البلدان العربية في تلك الفترة، فإن مشروع التعريب الذي وضع للبلدان العربية ذات الأوضاع الخاصة – ومنها الصومال – تزامن في وقت تواجه اللغة العربية الفصحى تراجعا في موطنها في الجزيرة العربية وخصوصًا في مجال التعليم وبين طلاب الجامعات، ويضعف باستمرار علاقتها بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية،[٤٦] مما انعكس سلبًا على مكانتها في دول الأطراف العربية.

ومن الأسباب التي ترجع إلى الحكومة الصومالية والتي أدت إلى فشل المشروع – وأرى أنها الأهم من بين تلك الأسباب– غياب الجدية والرغبة لدى القيادة الصومالية في تلك الفترة لتعريب البلاد، وقد يعود ذلك إلى الثقافة الغربية لدى القيادات العليا في الدولة وعدم استعدادها بالتضحية بثقافتها التي ألفتها، ونشر ثقافة جديدة غريبة عنها، وكان من المفترض– إذا كانت هناك نوايا صادقة وجدية –في الموضوع أن يبدأ المسئولون في الدولة في تعلم العربية بأنفسهم تمامًا كما تعلم الجميع شعبًا وقيادة كتابة الصومالية بعد اعتماد الأبجدية اللاتينية، وأن يتم إعطاء نفس الحماسة والزخم الذي منحوه لمشروع الصومالية أوائل السبعينيات، والإمكانات المادية والبشرية الضخمة التي وفرت لتنفيذها.[٤٧]

ومما يؤكد وجهة نظرنا هذه أنه وخلال ستة عشر عامًا كان الصومال عضوًا في الجامعة العربية وعشرة أعوام من انطلاق المرحلة الأولى لاستراتيجية التعريب لم يتم تعريب المرحلة الابتدائية من التعليم على سبيل المثال فضلاً عن تعريب الإعدادية أو الثانوية أو التعليم العالي، بل لم يتم تعريب المواد الاجتماعية فضلاً عن المنهج كله، إذًا فكيف يمكن الوصول إلى تعريب الإدارة أو الحياة العامة؛ وكانت حجج الحكومة الصومالية– أيضًا– في تعريب الإدارة واهية، وكل الخطوات التي قامت بها كانت شكلية ولا تستهدف تغيير الجوهر والمضمون في العملية.

في اعتقادي، فإن هدف الحكومة الصومالية وراء إطلاق حملة التعريب كانت بغرض الحصول على الأموال، وذلك لأن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها الصومال بعد

حرب عامي ٧٧/ ١٩٧٨ بينه وبين إثيوبيا وانعكاساتها الاقتصادية على البلاد، ونشأة الجهات المسلحة ضد النظام، والحرب الاستنزافية التي قامت بها إثيوبيا بالتعاون مع تلك الجهات، وما تبعها من تضخم للمعيشة، واستشراء الفساد، مع تناقص المساعدات الخارجية للصومال – فرض عليها البحث عن أي دعم مالي مهما كان، وكانت مثل تلك المشاريع– رغم ضآلة ميزانيتها – تمثل للحكومة الصومالية المصدر الاقتصادي الوحيد والمتاح لها في تلك الفترة، وهذا ما يجعلنا نشكك في الإحصائيات التي قدمتها الحكومة الصومالية حول عدد المستفيدين من تلك الحملة.(٤٨)

والعامل الآخر الذي لا يقل أهمية من العوامل السابقة التي أدت إلى فشل مشروع التعريب في الصومال هو غياب المشاركة الشعبية في تلك الحملة، فقد كان العلماء والمشايخ وطلاب العلوم الشرعية وبعض الطرق الصوفية وأبناء الحركات الإسلامية المعاصرة الذين يمثلون القاعدة الشعبية للعروبة والإسلام في الصومال في المراحل التاريخية المختلفة – مغيبين عن العملية وذلك بسبب القطيعة بينهم وبين الحكومة منذ بداية عهد حكومة الثورة أوائل السبعينيات، بعد المحاكمات والإعدامات في حقهم بعد معارضتهم للقوانين المخالفة للشريعة الإسلامية وأهمها قانون مساواة الرجل والمرأة في الميراث.(٤٩)

ومن ناحية أخرى لم تكن هناك أحزاب سياسية ولا منظمات للمجتمع المدني في تلك الفترة تساهم في مثل تلك المهمة العسيرة، التي تتطلب المساندة الشعبية، مما جعل الحكومة الصومالية وحيدة في ميدان التعريب دون مساندة شعبية، كما أنه لم يكن من جانبها أن تبحث في الأساس عن مساندة شعبية، مما قلل نتائج تلك الحملة، وضيع الجهود التي بذلت في سبيل إنجاحها.(٥٠)

وفي الختام، فإن جهود الجامعة العربية في الصومال التي بذلت في سبيل استكمال عروبة الصومال وصهره في بوتقة محيطه العربي لم يحقق النتائج المرجوة منه، ويتقاسم مسئولية ذلك كل من الجامعة العربية والحكومة الصومالية، وهو جزء من الفشل العربي الرسمي تجاه معظم القضايا العربية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية خلال حقبة ما بعد الاستقلال.

الهوامـش

(١) قرار رقم ٦٢٧/ دع ٢٠/ حـ ٢٦/ ١/ ١٩٥٤م.

(٢) مضابط مجلس الجامعة العربية في الدورة ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥.

(٣) مضابط مجلس الجامعة العربية في الدورة ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥، تقرير اللجنة الثقافية للجامعة في دورتها العاشرة(١- ٨أكتوبر ١٩٥٥)، مصدر سابق..

(٤) نفس المصدر

(٥) تقرير اللجنة الثقافية للجامعة في دورتها العاشرة(١- ٨أكتوبر ١٩٥٥)، مصدر سابق.

(٦) قرار رقم ١٤٥/ د ع٢٩/ جـ٤- ٢٧/ ٤/ ١٩٥٨.

(٧) من الذين تخرجوا من هذا المعهد وواصلوا دراستهم في السعودية الدكتور على الشيخ أحمد أبوبكر رئيس جامعة مقديشو حاليًا.

(٨) مضابط مجلس الجامعة العربية في دورته ٥٥ في مارس ١٩٧١، الأمانة العامة للجامعة العربية، إدارة السكرتارية.

(٩) الشريف محمود عبد الرحمن من أبرز رواد الثقافة العربية في الصومال والمدافعين عن الهوية العربية الصومالية قبل وبعد الاستقلال، وكان صاحب الاقتراح في مشروع الجامعة العربية لإنشاء جامعة وطنية عربية إسلامية في الصومال.

(١٠) قرار المجلس رقم ٢٧٣١ / د ٥٥ / جـ٣- ٢٤ / ٣/ ١٩٧١م.

(١١) مضابط مجلس الجامعة في دورته الخامسة والخمسين في مارس ١٩٧١، مصدر سابق.

(١٢) تقرير مقدم من الأستاد الدكتور محمد طلبة عويضة والأستاذ الدكتور عمر محمد عثمان عن المهمة التي أوفدتهما فيها جامعة الدول العربية لدراسة موضوع إنشاء جامعة عربية بالصومال، مضابط مجلس الجامعة في الدورة السادسة والخمسين في سبتمبر ١٩٧١.

(١٣) نفس المصدر.

(١٤) نفس المصدر.

(١٥) نفس المصدر.

(١٦) توصية اللجنة الاجتماعية والثقافية بمجلس الجامعة، البند ١٦، مضابط الدورة ٥٦ لمجلس الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٧١.

(١٧) قرار رقم ٢٨٧٣/ د٥٦/ جـ٦- ١٦/ ٩/ ١٩٧١م.

(١٨) تقرير مقدم من الأستاذ الدكتور محمد طلبة عويضة والأستاذ الدكتور عمر محمد عثمان، مصدر سابق.

(١٩) حوار مع مندوب الصومال في الجامعة، مجلة العربي الكويتية، العدد ١٩٤ يناير ١٩٧٥، ص٩١.

(٢٠) أخطر تقرير إخباري عما جرى ويجري في الصومال، مجلة المجتمع الكويتية، عدد ٢٤٠، ١١ مارس ١٩٧٥. ص ١٩.

(٢١) حوار مع عبد الله آدم أحمد مندوب الصومال لدى الجامعة العربية، مصدر سابق، ص٨٣.

(٢٢) نفس المصدر.

(٢٣) المنجي الصيادي: جهود جامعة الدول العربية في حقل التعريب، مجلة شئون عربية، عدد ١٣ مارس ١٩٨٢، ص(٤٦٦- ٤٨٠).

(٢٤) التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص٣١٢.

(٢٥) أخذ الباحث دراسته في العقد الأخير من عهد الرئيس سِيَاْد بَرَّى، وعايش تلك الملاحظات بنفسه.

(٢٦) إبراهيم السامرائي: التعريب والعربية في الجزائر بين واقع قديم ورؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي عدد ٢٣ ١/ ١٩٨١ ص ١٠٨.

(٢٧) عشاري أحمد محمود: الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا ،مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق، عدد ٥١ ٥/ ١٩٨٣م، ص ١٠٨.

(٢٨) جمهورية الصومال الديمقراطية، اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية ونشرها، استراتجيية تقوية اللغة العربية والخطة الخمسية الأولى، مقديشو، سبتمبر ١٩٨١، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم، ص ٤٠- ٤٢.

(٢٩) نفس المصدر، صفحات مختلفة.

(٣٠) جمهورية الصومال الديمقراطية، اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية: الندوة العلمية حول حملة تقوية اللغة العربية (٢٢/ ٦- ٣٧/ ٧/ ١٩٨٦) مقديشو ١٩٨٦،مصدر سابق، ص٣٤.

(٣١) يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي عدد ٢١ ١١- ١٩٨٠، ص١٤٣.

(٣٢) حسن أحمد يوسف: التعريب في البلدان العربية ذات الأوضاع الخاصة، التعريب ودوره في الوجود العربي والوحدة العربية، مرجع سابق ص ٣٢٠.

(٣٣) ق ٤٠٧٧ / د ٧٦ / حـ٢- ٩/ ٩/ ١٩٨١م.

(٣٤) قرار القمة ق ق ١٦٢/ د ١٢ / - ٩/ ٩/ ١٩٨٢م.

(٣٥) ق ٤١٨٩/ دد٧٨/ جـ٢- ٣٢/ ٩/ ١٩٨٢م.

(٣٦) جمهورية الصومال الديمقراطية اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية: الندوة العلمية حول حملة تقوية اللغة العربية، مصدر سابق ص٣٨ .

(٣٧)الجدول من تركيب الباحث، أما البيانات فمصدرها: جمهورية الصومال الديمقراطية،استراتيجية اللغة العربية.(مصدر سابق).

(٣٨) جمهورية الصومال الديمقراطية اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية: الندوة العلمية حول حملة تقوية اللغة العربية، مصدر سابق ، ص ٤٢.

(٣٩) مجلة المستقبل العربي، يوميات الوحدة العربية أعداد: ٤٩ ٣/ ١٩٨٣، ص ١٦٢. وعدد ٥٦ ١٠/ ١٩٨٣، ص ١٦٩. وعدد ٦٢ ٤/ ١٩٨٤، ص ٢٠٣.

(٤٠) رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥ – دراسة في أحد أدوات السياسية الخارجية المصرية،مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٤٣.

(٤١) جمهورية الصومال الديمقراطية اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية: الندوة العلمية حول حملة تقوية اللغة العربية، مصدر سابق ص ٤٢.

(٤٢) معهد البحوث والدراسات العربية: خمسون عامًا من العطاء- اليوبيل الذهبي، ١٩٥٢- ٢٠٠٢، ٢٠٠٢، ص٢٠٤،٢٠٣.

(٤٣) منها: قرار ٤٣٥٧/ د ٨١/ حـ٢- ٣١/ ٣/ ١٩٨٤.

وقرار ٤٥٦٣/ د٨٥/ حـ- ٢٧/ ٣- ١٩٨٦،وقرار ٤٦١٦/ د٨٦/ حـ٤- ١٩/ ١٠/ ١٩٨٦.

(٤٤) تحفظت ليبيا على معظم قرارات الجامعة تجاه الصومال، سواء كانت سياسية أو ثقافية وذلك بسبب الخلاف الأيدولوجي بينها وبين الصومال منذ عام ١٩٧٧، ومن تلك القرارات الثقافية التي تحفظت عليها: ق ٤٣٥٧/ دع ٨١/ ج- ٢ ٣١/ ٣/ ١٩٨٤.

(٤٥) قرار رقم ٤١٨٩/ د٧٨/ جـ٢- ٢٣/ ٩/ ١٩٨٢.

(٤٦) عبد الله النفيسي: البعد السياسي للغة العربية، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، عدد ٦٨ ١٠/ ١٩٨٤، ص ٥٧.

(٤٧) حسن مكي محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١٨١ (الهامش).

(٤٨) كان الباحث شاهدًا بنفسه على بعض الامتحانات الصورية التي عقدت لبعض لجان محو الأمية للكبار في مدينة بلدوين بمحافظة هيران بوسط الصومال عام ١٩٨٦.

(٤٩) علي الشيخ أحمد أبوبكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة،ط١، دار ابن حزم ١٩٩٢،

ص ١٣٥-١٣٧ .

(٥٠) حدث عكس ذلك في فترة الحرب الأهلية حيث تم تعريب التعليم بجميع مراحلة في جنوب الصومال على أيدي مؤسسات أهلية وشعبية وبمساعدة المنظمات الخيرية العربية في ظل غياب كامل للدولة الصومالية.

المصادر والمراجع

أولا- وثائق الجامعة العربية

أ- مضابط مجلس الجامعة العربية :

- الدورة ٢٤ أكتوبر ١٩٥٥م.
- الدورة ٥٥ ، مارس ١٩٧١،
- الدورة ٥٦ ، سبتمبر ١٩٧١.

ب- قرارات الجامعة العربية:

- قرار القمة رقم ١٦٢/ د ١٢ / - ٩/ ٩/ ١٩٨٢.
- قرار مجلس الجامعة رقم ٦٢٧/ دع ٢٠/ حـ ٢٦/ ١/ ١٩٥٤.
- قرار مجلس الجامعة رقم ١٤٥٤/ دع٢٩/ جـ٤- ٢٧/ ٤/ ١٩٥٨.
- قرار مجلس الجامعة رقم ٢٧٣١ / د ٥٥ / جـ٣- ٢٤ / ٣/ ١٩٧١.
- قرار مجلس الجامعة رقم ٢٨٧٣/ د٥٦/ جـ٦- ١٦/ ٩/ ١٩٧١.
- قرار مجلس الجامعة رقم ٤٠٧٧ / د ٧٦ / حـ٢- ٩/ ٩/ ١٩٨١.
- قرار مجلس الجامعة رقم ٤١٨٩/ دد٧٨/ جـ٢- ٣٢/ ٩/ ١٩٨٢.
- قرار مجلس الجامعة رقم ٤٣٥٧/ د ٨١/ حـ٢- ٣١/ ٣/ ١٩٨٤.
- قرار مجلس الجامعة رقم ٤٦١٦/ د٨٦/ حـ٤- ١٩/ ١٠/ ١٩٨٦.

ثانياً- وثائق جمهورية الصومال

- اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية، استراتيجية تقوية اللغة العربية والخطة الخمسية الأولى، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم، مقديشو، سبتمبر ١٩٨١م.
- اللجنة الوطنية العليا لحملة تقوية اللغة العربية، الندوة العلمية حول حملة تقوية اللغة العربية (٢٢/ ٦- ٣٧/ ٧/ ١٩٨٦) مقديشو ١٩٨٦م.

ثالثاً- المراجع العربية

- د.حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبيرة (قرن إفريقيا)١٨٨٧- ١٩٨٦، مع إشارة خاصة لقضايا التطور السياسي والثقافي، المركز الإسلامي الأفريقي في الخرطوم، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

- رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥ – دراسة في أحد أدوات السياسية الخارجية المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية- كليةالاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

- علي الشيخ أحمد أبوبكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة،ط١، دار ابن حزم ١٩٩٢م.

- مركز دراسات الوحدة العربية، التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مايو١٩٨٢م.

- معهد البحوث والدراسات العربية: خمسون عامًا من العطاء- اليوبيل الذهبي، ١٩٥٢- ٢٠٠٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

رابعاً- الدوريات العربية

أ- مجلة المجتمع الكويتية

- حوار مع مندوب الصومال في الجامعة، العدد ١٩٤، يناير ١٩٧٥م.

- أخطر تقرير إخباري عما جرى ويجري في الصومال، عدد ٢٤٠، مارس ١٩٧٥م.

ب- مجلة المستقبل العربي

- يوميات الوحدة العربية، أعداد مختلفة.

- إبراهيم السامرائي، التعريب والعربية في الجزائر بين واقع قديم ورؤية مستقبلية، عدد ٢٣ ١/ ١٩٨١م.

- عشاري أحمد محمود، الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا، عدد ٥١ ٥/ ١٩٨٣م.

- عبد الله النفيسي: البعد السياسي للغة العربية، عدد ٦٨ ١٠/ ١٩٨٤م.

جـ - مجلة شئون عربية

- المنجي الصيادي، جهود جامعة الدول العربية في حقل التعريب، عدد ١٣ مارس ١٩٨٢م.